لا بحث علمي متطور دون حرية أكاديمية

رشيد أوراز

خبير اقتصادي، مدير الأبحاث وعضو مؤسس للمعهد المغربي لتحليل السياسات

رشيد أوراز: لا بحث علمي متطور دون حرية أكاديمية

يوضح رشيد أوراز أن نشأة المراكز البحثية في المغرب جاءت بالتوازي مع موجة الانفراج السياسي والحقوقي التي عرفتها البلاد، وهو ما ساهم، في إرساء أرضية أولية لعمل هذه المؤسسات. إلا أنه، في الوقت ذاته، يلفت إلى أن هذه المراكز لا تزال تواجه صعوبات حقيقية في التأثير على السياسات العمومية، مشيرا إلى أن تطورها يظل متعثرا بفعل القيود المفروضة على حرية التعبير الأكاديمي، إلى جانب ما يعتبره ضعفا في الموارد البشرية نتيجة تدني مستوى التكوين الجامعي. ويخلص المتحدث إلى أن تجاوز هذه الإكراهات يتطلب إصلاحات بنيوية تعيد الاعتبار للدور العلمي والمعرفي للمراكز في خدمة التنمية وصنع القرار.

1- عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟

أظن بأن كل مركز له سياقه الخاص، بالنسبة لنا نحن في المعهد المغربي لتحليل السياسات، والذي تم إنشاؤه في سنة 2017، فقد جاء في سياق ضرورة وجود مراكز تفكير، والتي تشتغل حول تقييم السياسات العمومية، وكتابة أوراق السياسات ومختصر السياسات بالطرق الحديثة، كما تفعل العديد من المراكز في العالم ومن أهمها المراكز الأمريكية، والمعروفة بقوة تأثيرها وبنجاحها على الصعيد العالمي، في إنتاج أوراق وتحليلات دقيقة.

إذن هناك تجربة عالمية نحاول تنفيذها في المغرب، بالتالي قمنا بعملية تشخيص، ووجدنا أن أغلب المراكز في المغرب، غالبا ما تكون عبارة عن مراكز تابعة لأشخاص (مؤسسات بحجم أفراد)، وأغلبية هذه المراكز لا تتطور، وتنتهي بنهاية هؤلاء الأشخاص المؤسسين لها. سواء فيما يتعلق بعدم قدرة هؤلاء الأشخاص على العطاء، أو عدم قدرتهم على تسيير تلك المراكز، وهكذا تتلاشى هذه المراكز. وفي هذا الصدد حاولنا إنشاء مؤسسة بطريقة مختلفة، خصوصا من ناحية الإنتاج حيث أننا نصبوا إلى إنتاج أوراق سياسات بطرق حديثة، وليست أوراق بحثية أكاديمية، غالبا ما ينتجها باحثون ينتمون للعالم الأكاديمي.

من جهة أخرى بالنسبة للسياق 2018/2017 وهنا نتحدث عن ستة سنوات بعد الربيع العربي، بدأ يلاحظ ويبرز أن الانفتاح السياسي في المنطقة بدأ يتجه نحو إغلاق القوس، وبالتالي قلنا أنه يجب على المجتمع المدني على الأقل أن يساهم فكريا وبحثيا، وأن يستثمر في تلك الديناميات الاجتماعية الموجودة، وأن يدرسها وأن يحاول التأمل فيها وفي أسباب انطلاقها، وأسباب فشلها، وفي نظري هذا هو السياق العام بشكل مختصر.

في موضوع آخر، لم يسبق أن تعرض أي نشاط من الأنشطة التي قمنا بإنجازها للمنع أو التضييق، إذ هناك مجموعة من التقارير التي تم إصدارها من طرف المركز، حيث هناك على الأقل ثلاث وزارات قامت باستدعائنا من أجل اللقاء بها، وهناك مؤسسات تعاملنا معها كالبرلمان مثلا، التي أجرينا رفقتها مجموعة من الأبحاث، هناك أيضا الاعلام العمومي الرسمي بالخصوص، والذي تعامل مع تقاريرنا، من خلال الاعتماد عليها في برامجه، أو إنجاز روبورطاجات حولها، وتبقى هذه حدود علاقاتنا مع المؤسسات العمومية.

بالنسبة للباحثين هناك إقبال من طرفهم، بالرغم من كون المؤسسة لا تتوفر على موارد كبيرة، حيث أننا لم نستطع تلبية الطلبات المتزايدة على المركز، خصوصا فيما يخص التكوينات التي نجريها في هذا المجال، إذن هناك مجموعة من الفاعلين الذين تعاملنا معهم، لكن لم نستطع الاستجابة للجميع، على مستوى التكوينات والتدريبات. من ناحية أخرى فمؤسستنا باعتبارها تستهدف الباحثين، فعلاقتها تبقى محصورة في هذا الإطار، إضافة إلى المسؤولين وصناع القرار، وكذلك المراكز الأخرى، ولكن على المستوى الاجتماعي لا يمكن الجزم في هذه المسألة، غير أنه في بعض الأحيان عندما نصدر تقريرا نجد أصداءه في مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال مشاركته من طرف الناس والتفاعل معه، من جهة هناك من يثمن هذا التقرير، ومن جهة أخرى قد يتعرض للنقد.

2- معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟

بالنسبة لي أظن أن الصيغة القانونية لا تطرح مشكلا كبيرا، ما يطرح المشكل هو كيفية التدبير المالي للجمعيات، إذ لا يمكن التعامل مع الجمعيات خصوصا التي تحصل على منح كشركات تحقق أرباح، وأن يتحول جزء من تلك المنح إلى ضرائب، في بعض الأحيان قد تحصل اقتطاعات إلى غير ذلك، لكن على المستوى الإداري لا يوجد مشكل، ومعمول به في عدة دول، بالتالي فأن يكون المركز جمعية لا يمثل إشكالا، بالنسبة لي عاينت عدة تجارب والتي اشتغلت كجمعيات لكن كان عطاؤها جيدا.

يطرح المشكل في هذه المسألة عندما لا تحترم القواعد أثناء تأسيس الجمعية، وعندما يكون لديك مركز وينتظم في سياق جمعية، غير أنها جمعية غير حقيقية؛ بمعنى أنها جمعية لا يتم فيها النقاش بين أعضائها،

ولا يتم فيها اتخاذ القرار بطريقة مشتركة، كما أنه لا يخضع للنقاش والتداول، هنا يطرح المشكل خصوصا إذا لم تكن هناك ديموقراطية داخلية في صناعة القرار، وبهذا فالصفة القانونية لا تطرح مشكلا كبيرا، وبطبيعة الحال كان سيكون من الجيد وجود إطار قانوني خاص بالمراكز البحثية.

في السياق الحالي لا أظن أن مشكل الصفة القانونية يطرح مشكلا، غير أنه في المستقبل لا أعرف ماذا سيحصل؟ ربما عندما يتغير السياق والوضع في المستقبل قد نحتاج معه إلى قانون خاص بالمراكز، رغم أن حرية إنشاء الجمعيات في المغرب تعترضه بعض العراقيل، خصوصا عندما تكون هذه الجمعيات أو الأشخاص المسؤولين عنها تحت حظر غير رسمي، أوأنهم يظهرون كمعارضين...، لكن في الحالات الأخرى يعتبر إنشاء جمعية والعمل بها أمرا عاديا ولا يطرح مشكلا.

3- تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تتطور المراكز البحثية؟

لا أستطيع صراحة الحكم على المراكز البحثية الأخرى وكيف يمكن للإطار المؤسساتي الخاص بها، أن يعيقها أو أن يساهم في تطورها، لكن عند الحديث عن **"معهد ميبا"**، فصفة الجمعية لا تؤثر سلبا على عمله كمركز ينتج أبحاثا، ويقدم تقارير، وهذا التصور هو بناء على تجربتنا في العمل، فاشتغالنا كجمعية لم يعرقل مهامنا، ولم يؤثر على توقيعنا لشراكات مع مؤسسات أخرى، أو أن يمنع التعامل معنا باعتبارنا جمعية إلى غير ذلك.

نحن كجمعية اشتغلنا كثيرا، وأنتجنا أبحاثا وتقاريرا، وقمنا بإنجاز شراكات مع عدة مؤسسات، كما أننا حصلنا على عدة منح، وأنجزنا مجموعة من التكوينات، كما أننا نظمنا العديد من الأنشطة الخارجية. وبالتالي فهذه الصفة لم تخلق لنا مشكلا في الوضع الحالي.

4- انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟

المراكز البحثية تعاني من مشكل كبير، وهو أن البحث العلمي في المغرب متدهور بشكل كبير جدا، ولكي أكون صريحا، فما تنتجه هذه المراكز لا يرقى لمستوى أن يكون منتوجا بحثيا قويا ومؤثرا، وأن يخترق مجالا من المجالات على سبيل المثال، بالتالي فهذه المراكز تدفع ضريبة السياق الحالي الذي تتواجد فيه، فالجامعة أولا في تدهور كبير، ثم أنه قلما تجد الباحثين الذي يشتغلون بجدية والمكونين بشكل جيد، كما أن الشباب الباحثين والذين لديهم كفاءات بحثية والقادرين على المساهمة بحثيا وأكاديميا في هذه المراكز هم أيضا نادرون.

من هذا المنطلق فهذه المراكز البحثية هي بنت سياقها، فعلى سبيل المثال نجد العديد من الأشخاص يقدمون العديد من المداخلات، وينجزون الكثير من الأنشطة بدون محتوى ذو قيمة، ويتم تكرار نفس الأفكار ونفس الوجوه بدون فائدة تذكر، بل هناك مراكز تنتج منشورات ولكن جودتها جد رديئة، في حين هناك القليل من العمل وبعض المحاولات المعدودة على رؤوس الأصابع، والقليل من الجودة، في هذا المجال. وهذه سمة ليست خاصة بالمغرب بل وضعية العالم العربي ككل، وعموما هذه الوضعية هي نتاج قرابة 50 سنة من تجريف الجامعة، والقضاء على كل ما يمكن تسميته بالعقل النقدي والمقاربات النقدية، أو الاجتهاد في إطار رؤية نقدية للواقع. بالتالي ما تبقى هو عبارة عن تجميل للواقع مما يجعل من السهولة السقوط في متاهات الرداءة.

عموما من الممكن القول أنه من ناحية الكم هناك إنتاجات كثيرة، ولكن من ناحية الكيف ربما ليست بالمستوى المطلوب، فبالنسبة لي في مجال البحث العلمي، ومجال البحث بصفة عام، يعتبر الكيف والجودة أهم بكثير من الكم، فوجود مركز أو مركزين يشتغلان بكفاءة وينتجان أبحاثا ذات جودة عالية، وأوراق علمية جيدة، يعتبر أفضل من 100 ألف مركز بدون فائدة.

حسب تتبعي لا توجد مشاريع فارقة واستثنائية، ولديها إسهامات كبرى في هذا المجال، فقط هناك تجارب عادية، مراكز تشتغل تنتج، بعد ذلك تستمر في هذه السيرورة دون أثر فعلي يذكر. كما أنني لا أستطيع الحكم على هذه التجارب فقط من تخصصي فأنا لدي تخصص ضيق، لا أستطيع أن أحكم على أشخاص في تخصصات أخرى كالقانون والعلوم الاجتماعية...، لكن في الصورة العامة يبدو لي أنه لا توجد أمور كبيرة.

في سياق آخر فاشتغال الأساتذة الجامعيين في المراكز البحثية تعتبر مشكلة كبيرة، وهذا مؤشر على الأزمة، لأن الجامعة هي الأصل، والمراكز تعتبر فقط مكملة لدور هذه الجامعات، بالتالي فأن يتجه الأساتذة من الجامعات نحو المراكز البحثية، يعتبر قضية شائكة، وهذا ما أشرت له سابقا بكون المراكز البحثية تدفع ثمن تدهور مؤسسة الجامعة، وتراجعها على مستوى البحث العلمي.

5- المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟

أولا هذه المراكز ليست لها قدرة على التأثير، ثانيا صانع القرار يستغني عن هذه المراكز، فطريقة صنع القرار في السياق الحالي لا تحتاج للمراكز، حيث أن الفاعل السياسي يخشى فقط أن تخرج دراسات أو تقارير قد تنتقد عمله ويتم استغلالها سياسيا، ما عدا ذلك فالفاعل السياسي لا يعرف وجودك من عدمه، ولا يعيرك اهتماما، ولا تشكل له أي شيء في هذا الواقع السياسي والتدبيري.

أظن أن المراكز البحثية هي الأخرى أدرى بهذه الأمور، بالتالي فهذا من بين الأسباب التي تجعلها لا تترافع على ما تنتجه، انطلاقا من هذا الوضع تقوم هذه المراكز بإخراج تقاريرها للوجود، وفي أقصى ما يمكن عمله تنظيم ندوة صحفية بحضور بعض المسؤولين والفاعلين الترابيين، منهم من يريد الإنصات لمضامين التقارير، ومنهم من يسجل حضوره لا أقل ولا أكثر.

الواقع الذي نعيشه شديد السوء، شديد التخلف، وهناك مزيد من التدهور الكبير، فنحن نعيش في مرحلة لا يعني فيها نهائيا أن وجود بحث علمي أو رأي علمي سيقابل بالإنصات له والعمل به من طرف الفاعلين السياسيين، فصناع القرار يتجهون لأماكن أخرى كمكاتب الخبرة والاستشارة والتي تكون أجنبية أحيانا كثيرة، ويتم تبذير أموال طائلة من أموال دافعي الضرائب، وفي النهاية سواء نجحت هذه المشاريع أم لم تنجح فهي لا تخضع للتقييم. أما عمل المراكز البحثية المحلية والذي يكون عملا تقييميا في الأغلب، فلا تقوم بأية أدوار في مرحلة وضع السياسات نظرا لعدم وجود الموارد، ولأن المسؤولين لا يدمجونها في مسلسل وضع السياسات.

6- هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟

في الوقت الحالي أعتبر الأمر مستحيلا، إذا لم تتغير الشروط السياسية والاجتماعية التي نعيشها. فبدون حرية التعبير وبدون القدرة على الانتقاد، بدون القدر على التفكير خارج الصناديق الجاهزة، لا يمكن للمراكز البحثية أن تقدم قيمة مضافة، من ناحية ثانية لا يمكن لهذه المراكز أن تشتغل بدون موارد بشرية بحثية حقيقية، وهنا نتحدث عن الباحثين المختصين في السياسات العمومية، فصناعة الباحث تحتاج ما بين 20 إلى 30 سنة بين التدريس وتراكم الخبرة، وليست موضوعا سهلا يرتبط بتكوين بسيط في سنة أو سنتين، لكي يكون الباحث كفؤا وله القدرة على مقاربة مواضيع وقضايا معينة. كما أنه يجب أن يشتغل في جو منفتح، يمكن أن يعبر عن أفكاره وانتقاداته بيسر وبدون مشاكل.

ما دامت هذه الشروط غير موجودة فسيبقى عمل هذه المراكز محصورا ومرتبطا بالبحث عن الموارد، كما أن أفق التجديد سيتجلى فقط في تنوع مخرجاتها وتعددها، لكن على مستوى العمق لا يوجد شيء قد يحدث على الأقل في الأمد المنظور، وفي المستقبل لا أعتقد أنه قد تحصل التطورات التي ستسمح بحرية التعبير، حتى المجال الأكاديمي، وبالتالي ففي ظل الشروط الحالية من الصعب على هذه المراكز أن تقدم شيئا للمجتمع.